اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣٠٠	١٣١٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٥٠٠
الخيار	١٥٠٠
الباذنجان	١٥٠٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٧٥٠
الشوندر	٧٥٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	٢٥٠٠

وقائع (طاولة المدى المستديرة) بشأن موازنة العراق الفدرالية لعام ٢٠٠٧

بحضور حشد كبير من المهتمين الاكاديميين والباحثين الاقتصاديين والمعنيين بشتى الفعاليات الاقتصادية التأمت طاولة المدى المستديرة بجلستها الثانية عشرة لمناقشة موضوعة الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٧ ، مواكبة لمناقشات مجلس النواب لها حيث تفرغ الاستاذان الدكتور ماجد الصوري والدكتور ابراهيم الورد لتقديم ورقتي عمل عن فلسفة الموازنة وسياساتها ، فيما انجز كل من الدكتورة هناء عبد الحسين والاستاذ مكي محمد ردام تعقيبين بشأنها.

وفيما يلي ننشر بحث الدكتور ابراهيم موسى الورد التدريسي في كلية الادارة والاقتصاد الذي قدم ورقة عمله تحت عنوان (الموازنة العراقية لعام ٢٠٠٧، رؤية نقدية) حيث جاء فيها..

تعد الموازنة العامة بشقيها الانفاق العام والايرادات العامة من الادوات المالية الفعالة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي وفقاً للمفهوم المعاصر ، وتتضمن مجموعة من الاجراءات والتدابير الحكومية الموجهة لتحقيق اهداف محددة تتعلق بالاستقرار والنمو والتشغيل من خلال التحكم في مجالات الانفاق وتحديد مصادر التمويل ، وترتبط فعالية هذه الاجراءات بهيكل الانفاق العام والضرائب العامة وبدرجة النمو الاقتصادي وهيكل الانتاج ومرونة الجهاز الانتاجي والحالة السائدة مع الاخذ بالاعتبار عدم وجود تعارض مع فعاليات السياسة النقدية .

ويمكن تصنيف الاهداف الاقتصادية للموازنة العامة بالنسبة للحكومات إلى ثلاثة اهداف هي :

١, تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي من خلال قدرتها على التاثير في اوضاع الاقتصاد الكلي وخلق فرص العمل والسيطرة على معدلات التضخم وهكذا فان تحقيق هذا الهدف يرتبط بقدرة الموازنة العامة على زيادة نسب التشغيل وامتصاص البطالة واستقرار الاسعار .

٢, تحقيق توزيع متساو للدخل بين الافراد وبين الاقاليم والمحافظات بما يضمن انتعاش الاقتصاد المحلي والقومي .

٣, تحقيق تخصيص كفوء للموارد المالية ما يؤدي الى رفع كفاءة الاداء الاقتصادي للدولة وزيادة قدرتها في توفير المقومات المادية الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

انطلاقا من هذه الاهداف سأحاول تقديم هذه الرؤية النقدية للموازنة العراقية لعام ٢٠٠٧ من خلال تحليل مفرداتها والتعرف على اهدافها ومقارنتها بالموازنة العامة لعام ٢٠٠٦ بغية تحديد الابعاد الاساسية لتطور الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة وبيان مدى امكانية الموازنة في تحقيق الاهداف السابقة.

ان موازنة العراق هي الاداة الاساسية لتنفيذ اولويات الاقتصاد العراقي على المدى القريب والبعيد وهي ايضا الاداة السياسية القادرة على توجيه الاقتصاد لتحقيق النمو الاقتصادي وخفض نسب البطالة وانعاش المستوى المعاشي للمواطن، ان اعداد الموازنة يعد امراً مهما كونها تبرز الالتزام المالي الحقيقي تجاه القطاعات وتوزيع النفقات بين اوجه الانفاق المتعددة كما تعكس جملة التغييرات المالية والاقتصادية التي ينبغي تبنيها لتحقيق وتحسين مصادر التمويل الجديدة.

ولعل من اهم المبادئ التي اعتمدتها الموازنة العمل على اعطاء دور اساسي للقطاع الخاص في اعمار وأعادة اعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية والعمل على نقل مهمة الادارة الحكومية في اطار توفير الخدمات الى اطار الاشراف والمراقبة والتنظيم فقط تحقيقاً لاستراتيجية طويلة الامد تعتمد على تشجيع السوق الحرة وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال الاصلاحات الاقتصادية وأحداث تغييرات مؤسسية وقانونية ملائمة ذلك. ان سياسة الاصلاح الاقتصادي تنطق من فلسفة كفاءة آلية السوق حيث تحدد الاسعار فاعلية أغلب القطاعات الاقتصادية ولذلك استهدفت الموازنة تبني اصلاحات اقتصادية شملت العديد من تلك القطاعات .

١-تحليل النفقات العامة :

النفقات العامة اداة مهمة في السياسة المالية توجه لإحداث آثار مرغوبة باتجاهات محددة وتمارس تاثيراً مباشراً في النشاط الاقتصادي وتتوسع بفعل تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية ولكي يكون الانفاق فعالاً لا بد من ان يتم بالمرونة التي تجعله قادراً على التكيف وفقاً للظروف السائدة وتبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي. يتوزع الانفاق الحكومي بين الانفاق الجاري (التشغيلي) والانفاق الاستثماري ، يتضمن الاول مشتريات الحكومة من السلع والخدمات والذي يعد استهلاكاً مباشراً ويؤدي الى زيادة الطلب الكلي بفعل المضاعف البسيط فيما يهدف الثاني الى توجيه الموارد نحو بناء مشاريع انتاجية جديدة او استكمال مشاريع اخرى والتوسع في المشاريع القائمة ويترتب على ذلك خلق سلع وخدمات جديدة تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى استكمال بناء الهياكل الارتكازية للتنمية.

بلغ اجمالي نفقات الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٧ حوالي (٤١٠٥٣) مليون دولار بزيادة حوالي (٢٠,٨٪) عن موازنة عام ٢٠٠٦ المنقحة والبالغة (٣٣٩٧٥,٤) مليون دولار ، توزعت الموازنة بين الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري كما يبين جدول (١) :

❖ تتضمن النفقات التشغيلية الاخرى السلع والخدمات والموجودات غير المالية والرواتب التقاعدية والفوائد والاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية والمصروفات الاخرى .

وبلغت تعويضات الموظفين (الرواتب والاجور) في موازنة عام ٢٠٠٧ حوالي (٨١٠١) مليون دولار تشكل حوالي (١٩,٧٪) من اجمالي الموازنة العامة وحوالي (٢٦٪) من النفقات التشغيلية في حين انها كانت في موازنة عام ٢٠٠٦ المنقحة تشكل حوالي (١٦,٦٪) من اجمالي الموازنة وحوالي (٢٠,٣٪) من النفقات التشغيلية واذا اخذنا بنظر الاعتبار الزيادة الكبيرة في الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٧ لتبين لنا ان هناك توجها" نحو زيادة اجور ورواتب موظفي الدولة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ولكن هذه الزيادة البالغة (٤٤٪) كما بينا تحقق جزءاً كبيراً منها نتيجة خلق فرص عمل كثيرة في الوزارات والدوائر الممولة مركزياً بلغت حوالي (١٣٦٩٠٥) وظائف وهذا يعني ان نسب الزيادة في الرواتب والاجور تقل كثيراً عن النسب المذكورة فاذا قارنا هذه النسبة بنسبة التضخم التي واجهها الاقتصاد العراقي هذا العام والتي تجاوزت (٧٥٪) مقارنة بالعام الماضي لتبين لنا الانخفاض الكبير في الاجر الحقيقي لهذه الشريحة الاجتماعية .

ان النفقات العامة ، كما ذكرنا توجه لإحداث اثار مرغوبة باتجاهات محددة لها بالتاكيد تماس مباشر مع المواطن وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية التي تقع مسؤولية القيام بها على عاتق الحكومة . يبين الجدول (٢) تخصيصات الموازنة العامة بجانبيها التشغيلي والاستثماري لمجموعة من القطاعات الخدمية التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية في العراق وتطوير اقتصاده الوطني وعلى النحو الآتي:

جدول (٢)

❖ تضم القطاعات الامنية كلاً من وزارة الامن الوطني والداخلية والدفاع

يتضح من الجدول (٢) ان تخصيصات الموازنة العامة التشغيلية والاستثمارية لأهم ثماني وزارات اساسية لم تتعد نسبة (٣٦,٤٪) و(٣٧,٢٪) في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي . لا بل ان التخصيصات التشغيلية والاستثمارية لوزارة النفط انخفضت من (١٠,٦٪) الى (٦٪) بين العامين المذكورين رغم اعتماد الموازنة على عوائد الصادرات النفطية بنسبة(٩٣٪) اذ قدرت مساهمة ايرادات الموازنة من الصادرات النفطية بحوالي (٢٥٠٣١) مليون دولار من اجمالي ايرادات الموازنة البالغة (٣٣٣٨٤,٥) مليون دولار .

ان تخفيض تخصيصات القطاع النفطي يشكل عائقاً كبيراً امام تطوير وتوسيع الطاقات الانتاجية والتصديرية للنفط الخام ، كما انه يؤثر بشكل اكبر على بناء الطاقات التكريرية للمشتقات النفطية او التوسع في الطاقات القائمة وبدلاً من اهتمام وزارة النفط ببناء بعض المصافي الصغيرة وغير المجدية اقتصادياً كان الاولى بها العمل على بناء مصافي نفط كبيرة وذات جدوى اقتصادية والاستفادة من المنح والقروض التي عرضتها بعض الدول وخاصة اليابان لبناء مصاف كبيرة في المناطق الجنوبية لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المنتجات والتخلص من عملية استيراد تلك المنتجات والمشاكل التي ترافقها ومن المعيب ان نستورد تلك المشتقات من دول تستورد منا النفط الخام كتركيا مثلاً.

ومن المسائل المهمة التي يشير اليها انخفاض نسبة تخصيصات وزارة النفط من الموازنة العامة هي انخفاض تخصيصات الدعم المقدم لاستيراد المشتقات النفطية اذ تشير الموازنةالى تخصيص (٥٠٠) مليون دولار لاستيراد النفط الابيض فقط في حين ترك استيراد وتوزيع المشتقات النفطية الاخرى الى القطاع الخاص بموجب القانون الذي شرع عام ٢٠٠٦ ويعني ذلك ترك مهمة تحديد اسعار هذه المشتقات الى القطاع الخاص الذي يسعى بالتأكيد للاستفادة من حالة عدم الاستقرار التي يواجهها العراق لتحقيق الارباح الطائلة ولاسيما ان العراق يعاني في هذه المرحلة مشكلة الفساد المالي والنفسي التي تفشت عند مجموعة كبيرة من العاملين في الدولة وخارجها وخاصة من الذين فقدوا الشعور بالمواطنة وتجردوا من كل القيم التي يفتخر بها ابناء العراق.

ان اسعار المشتقات النفطية لا تؤثر فقط على دخل المستهلك بصورة مباشرة بل انها تدخل ضمن كلفة اغلب السلع والخدمات المحلية والمستوردة وبالتالي سيتحمل المستهلك اعباءً مضاعفة نتيجة زيادة نسب التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهذا يتناقض حتى مع الاهداف التي حددتها الموازنة وهي تخفيض نسب التضخم بما لايتجاوز (١٠٪) خلال السنوات الثلاث القادمة .

وخصصت الموازنة حوالي (٧٣٠) مليون دولار لشبكة الحماية الاجتماعية حيث استهدف هذا المشروع تقديم اعانات شهرية للعوائل الفقيرة والعاطلين عن العمل وسيشمل المشروع هذا العام قرابة مليوني عائلة.

ورغم الطابع الانساني لهذا المشروع الا ان اغلب الباحثين يطالبون بأن يكون مشروعاً مؤقتاً حيث يمكن توجيه نسبة كبيرة من هذه الاموال كقروض ميسرة لانشاء مشاريع صغيرة يمكن ان تحول جزءاً كبيراً من هذه الشريحة الاجتماعية الى قوى منتجة اضافة إلى توفير فرص العمل للايدي العاملة العاطلة عن العمل .

وفيما يخص القطاع الزراعي ورغم ان الموازنة خصصت مبلغ (٢٦١) مليون دولار لدعم المزارعين اضافة الى تخصيصات وزارتي الزراعة والموارد المائية الا ان التخلف الكبير الذي يواجهه هذا القطاع الحيوي المهم يتطلب الكثير من الاهتمام ومن الجدير بالذكر ان التخصيصات التشغيلية والاستثمارية لوزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية اضافة إلى مخصصات دعم المزارعين شكلت حوالي (١,٨٪) فقط من الموازنة العامة ولا حاجة للقول ان القطاع الصناعي العراقي لم يكن بافضل من قطاع الزراعة .

٢-تحليل الايرادات العامة

وهي اداة مالية تستخدم لتمويل الموازنة العامة وفي احداث آثار مرغوبة باتجاهات محددة بقصد اعادة توزيع الدخول لتمارس تاثيراً مباشراً في النشاط الاقتصادي من خلال اعادة استخدام الموارد في الانشطة المختلفة ولذلك فان السياسة الايرادية تمثل تعبيراً عن قدرة البرنامج المالي للحكومة لتوجيه الموارد المالية المتاحة باتجاه متطلبات الانفاق العام.

شكلت الايرادات النفطية الجانب الاكبر والاهم لايرادات الموازنة بلغت نسبتها حوالي (٩٤,٢٪) شكلت منها ايرادات الصادرات النفطية حوالي (٩٣٪) وايرادات تعديل بيع اسعار المنتجات النفطية حوالي (١,٢٪) في حين شكلت الايرادات الكمركية (ضريبة اعادة الاعمار وضريبة الدخل وبعض الرسوم والضرائب الاخرى) والايرادات المتحققة عن نشاط الشركات والمؤسسات العامة وغيرها حوالي (٥,٣٪) فقط.

بلغت ايرادات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٧ حوالي (٣١٠٢٥) مليون دولار مقارنة بحوالي (٢٨٠٧٠,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٦ بزيادة قدرها (١٠,٥٪) وهذه الزيادة ناتجة عن الزيادة المتوقعة البسيطة في الصادرات النفطية وعن زيادة اسعار النفط حيث تم تقدير سعر تصدير النفط بحوالي (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد، ان اعتماد ايرادات الموازنة على مورد مالي واحد سوف يجعل برامج الحكومة مرهونة بأستمرار تدفق هذه الايرادات وعند تعرض اسعار هذا المورد للانخفاض يمكننا ان نتصور الضرر الذي سوف يلحق بانشطة الدولة المختلفة .

ان استمرار بقاء الأقتصاد العراقي احادي الجانب واعتماده على مورد واحد مشكلة قديمة نتجت عن الاهمال الواضح للقطاعات الأقتصادية المنتجة السلعية والخدمية .وينبغي هنا التأكيد على ضرورة العمل على توجيه جزء مهم من التخصيصات الاستثمارية لتنمية وتطوير هذه القطاعات في المستقبل .

واخيرا" نشير الى ان نسبة عجز الموازنة لعام ٢٠٠٧ قد بلغت حوالي (٧٦٦٩) مليون دولار مقارنة بالعجز في موازنة عام ٢٠٠٦ البالغ (٣٧١٤) مليون دولار اي بنسبة زياده تبلغ حوالي (١٠٦,٥٪).

جدول (١)
الانفاق الجاري والاستثماري

النفقات العامة	موازنة عام ٢٠٠٦	موازنة عام ٢٠٠٧	نسبة الزيادة %
النفقات التشغيلية	٢٧٧٢٠,٣	٣١٠٠١	١١,٨
تعويضات الموظفين	٥٦٣٠,٥	٨١٠١	٤٣,٩
اخرى *	٢٢٠٨٩,٨	٢٢٩٠٠	٣,٧
النفقات الاستثمارية	٦٢٥٥	١٠٠٥٢	٦٠,٧

جدول (٢)
تخصيصات الموازنة العامة بجانبيها التشغيلي والاستثماري لمجموعة من القطاعات الخدمية

دولار

القطاعات	تخصيصات عام ٢٠٠٦	نسبتها من اجمالي الموازنة	تخصيصات عام ٢٠٠٧	نسبتها من اجمالي الموازنة
التربية والتعليم	١٤٥٩	%٤,٣	٢٦٨٦	%٦,٥
الصحة	١٠٥٩	%٣,١	٢٢٩١,٣	%٤,٤
الكهرباء	٨٤٠	%٢,٥	١٨٥٧,٧	%٣,٦
النفط	٣٥٩٠	%١٠,٦	٣٠٨٧,٩	%٦

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد /المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الخمسين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٥/ ٢٠٠٧/١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٩٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢٩٠
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥١٠,٠٠٠,١٠١
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	١٠١,٥١٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١٠,٠٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات(١٢٩٠) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٣٠١) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (١٥,١١٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٨٦,٤٠٠,٠٠٠)دولار.

الزوبعي يستقبل السفير الاقتصادي الامريكي

بغداد / نصير العوام

استقبل نائب رئيس الوزراء الدكتور سلام الزوبعي في مكتبه أمس السيد جوزيف سلوم السفير الاقتصادي للسفارة الامريكية في بغداد.. وتباحث المسؤولان في مختلف القضايا السياسية والامنية والاقتصادية وفي مقدمتها خطة امن بغداد القريبة الانطلاق بجانبيها الامني والخدمي.

ثم اصطحب السفير الامريكي الدكتور الزوبعي الى مبنى مركز اعادة اعمار العراق واطلعه على غرفة العمليات المشتركة وناقشا آليات تفعيل واحياء مشاريع البنى التحتية التي توقفت لاسباب امنية.

وركز المسؤولان على ضرورة استحداث استراتيجيات ومشاريع تقدم خدماتها بشكل سريع وفعال للمواطنين في جانبي الكرخ والرصافة من العاصمة بغداد ترافق الخطة وشبكة الانطلاق.

وقال نائب رئيس الوزراء ان المواطن اليوم يريد هامشا ولو بسيطا من الخدمات وهو يقنع بذلك في هذه المرحلة في الاقل وقال مخاطبا السفير الامريكي علينا ان نعمل بروح الفريق الواحد ونحشد الجهود والطاقات من اجل ان نوفر له الخدمات التي حرم منها كجزء من مسؤوليتنا تجاهه.

امانة بغداد تنجز مشاريع جديدة

بغداد / قيس عيدان

حققت أمانة بغداد نسبة أنجاز ١٠٠٪ لجميع تخصيصات عام (٢٠٠٦) لخدمة العاصمة بغداد وأهلها برغم الظروف الأمنية التي تعيشها من أجل تقديم أفضل الخدمات البلدية.

وأكد المكتب الإعلامي للأمانة أن مجموع التخصيصات التي رصدت لأمانة بغداد لعام (٢٠٠٦) بلغت (٥٧٢) خمسمائة واثنين وسبعين مليار دينار عراقي.

وأضاف أن مبلغ (٥٠٠) مليار دينار من المبلغ الكلي جاء ضمن ميزانية خطة تنمية الأقاليم وتسريع الإعمال ومن تخصيصات مجلس محافظة بغداد وأن مبلغ (٢٧) مليار دينار جاء ضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية وأن مبلغ (٤٥) مليار دينار جاء أيضا ضمن تخصيصات الخطة الطارئة لقطاعي الماء والمجاري ليصبح مجموع التخصيصات (٥٧٢) مليار دينار عراقي.

واوضح المكتب أن هذه المبالغ رصدت لجميع المشاريع التي تم التعاقد عليها لعام (٢٠٠٦) بمختلف القطاعات بالرغم من وصول الأموال بشكل متأخر وعلى وجه التحديد بعد الشهر الخامس عام (٢٠٠٦).

وأشار المكتب إلى أن الأمانة قامت بالتعاقد والبدء بتنفيذ عدد كبير من المشاريع والتي كان من شأنها المساهمة في تطوير الخدمات لمدينة بغداد.

ويذكر أن أمانة بغداد قامت أول مره بالدخول في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية في قطاعي الماء والنظافة والتي لم تدخل بمشاريع مماثلة لها منذ أكثر من (٢٠) عشرين عاماً.